

Electro Marine Co

المملكة العربية السعودية
هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

التاريخ ٦ فبراير ٢٠١٩

الوارد : ٩٩٢٨

الملف : ٩٩٢٨

الشركة البحرية الإلكترونية

السادة هيئة تنظيم قطاع الاتصالات المحترمين

عطوفة رئيس مجلس مفوضي الهيئة المحترم

الرقم : ٢٩٧/١/كتاب هيئة

التاريخ : ٢٠١٩/١٠/٣

الموضوع : الرد على مسودة التعليمات المعدلة لطلبات منح الموافقات النوعية لأجهزه الاتصالات السلكية و اللاسلكية و أجهزه الاتصالات الطرفية بموجب قرار مجلس المفوضين رقم (٧-٢٠١٩/١٠) تاريخ (٢٠١٩/٩/٥) .

تحية طيبة وبعد ،

فبالإشارة الى الموضوع أعلاه ، و عطفاً على الصلاحيات الممنوحة للمجلس و لعطوفه الرئيس بدلاله المواد (١٢ و ٤٨) من قانون الاتصالات و تعديلاته لسنة ١٩٩٥ ، وبعد الإطلاع على مسودة التعليمات موضوع هذا الإستدعاء ، فإننا نتقدم لمجلسكم الموقر بعدد من المقترحات لتعديل بعض المواد التي وردت في مسودة التعليمات موضوع هذا الإستدعاء و التي تتسجم مع الواقع العملي للشركات التي تعمل في مجال استيراد معدات الاتصالات و الأجهزة الراديوية لغايات العرض أو التخزين أو المتاجره ، خصوصاً وأن من أهداف الهيئة ومجلسكم الكريم تشجيع الاستثمار في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات و تعزيز التنافسيه فيما بين العاملين في هذا القطاع و إزالة العوائق أمام النهوض بهذا القطاع على المستويين الداخلي والخارجي ، وكوننا نحن المتقدمين بهذا الإستدعاء أحد الشركات الأساسيه في منظومة قطاع الاتصالات في المملكة و نسعى كما انتم الى تذليل و تسهيل كافة الصعوبات للنهوض بهذا القطاع و تشجيع الشركات في العمل به ، و من منطلق حرصنا على استمراريه ديمومه العمل في هذا القطاع بمختلف الكيانات القانونيه التي نملكها ، فإننا نبدي لعطوفتكم مقترحاتنا بالتعديلات على النحو التالي :



Electro Marine Co.

الشركة البحرية الإلكترونية

١- بخصوص ماورد بالمادة (٦) إجراءات منح الموافقة النوعية البند (١) يرجى العلم بأن أجهزة الاتصالات الراديوية التي يتطلب استخدامها الحصول على رخص لإستخدام الترددات يمكن حصولها على موافقات نوعية قبل ترخيصها من قبل دائرة الطيف الترددي وذلك من خلال تخزينها داخل معارض الشركة / المؤسسة قبل بيعها وحصولها على الرخص الراديوية.

٢- بخصوص المادة (٣١) يحق للمجلس تعديل أي إجراء عمل ورد ذكره في هذه التعليمات والملاحق الخاصة بها وحسب مقتضيات العمل بشريطة الإلتزام بالمادة (١٢) بند (١٣).

٣- بخصوص ما ورد في المادة (٢٢) فقره (ب) و التي تنص على ((توفير مكتب او معرض أو كليهما للشركة و / أو المؤسسة مسجل ومرخص بشكل تجاري حسب الأصول بالإضافة الي توفير ورشة فنية خاصة بالصيانة مع توفر أجهزة فحص وقياس وإصلاح ، ولديها طاقم فني مؤهل ذو خبرة مناسبة وعامل بدوام كامل وليس جزئي بحيث يتضمن كادر الشركة و / أو المؤسسة مهندس افني واحد على الأقل ، حيث يحق للهيئة التأكد من ذلك بالطرق التي تراها مناسبة ، وفي حال عدم تأمين ذلك لا يسمح للشركة أو المؤسسة باستيراد الأجهزة الراديوية لغايات العرض والتخزين)) ، فإن طلب توفير ورشه فنيه خاصه بالصيانه و توفير أجهزة فحص وقياس و إصلاح و طاقم فني مؤهل و عامل بدوام كلي على أن يكون من ضمن الكادر مهندس و فني واحد فهو من المتطلبات التي ترقى كاهل الشركة و تحملها أعباء ماليه لا طاقه لها بها مقارنة مع الوضع السابق خصوصاً وأن المجال الذي نعمل فيه لا يحتاج إلى خبرات كبيرة كون الأعطال والبرامج والبرمجة يمكن القيام بها من قبل فني متمرس أو مبرمج.

وعليه فإننا نوصي بتعديل المادة المذكورة لتصبح ((توفير مكتب او معرض أو كليهما للشركة و /

أو المؤسسة مسجل ومرخص بشكل تجاري حسب الأصول على أن يكون من ضمن كادر الشركة

أو الشركاء فيها مبرمج أو فني واحد على الأقل ، حيث يحق للهيئة التأكد من ذلك بالطرق التي

تراها مناسبة ، وفي حال عدم تأمين ذلك لا يسمح للشركة أو المؤسسة باستيراد الأجهزة الراديوية

لغايات العرض والتخزين))

٤- بخصوص ما ورد في المادة (٢٢) فقره (د) و التي تنص على ((توفير وإدامة سجل دائم ومحدث يبين الأجهزة الراديوية الموافق على عرضها واور تخزينها من قبل مع تحديد الأرقام التسلسلية الهيئة ، ولمن تم بيعها والأجهزة المحفوظة المتبقية بالمخازن و المعارض للأجهزة وموديلاتها وصور موثقة عن وسندات وفواتير البيع ومحاضر استلام الأجهزة من قبل الجهات المرخصة من قبل الهيئة مثبتاً عليها التواريخ



Electro Marine Co.

الشركة البحرية الإلكترونية

والاوقات واسماء الأشخاص الذين قامو بعملية تسليم واستلام الاجهزة حسب الأصول وصورة عن رخصة استخدام الترددات للمرخص له من قبل الهيئة ، إضافة إلى موافقة الهيئة المسبقة على عمليات البيع للجهات الحاصلة على رخصة ترددات فقط)) ، فإن كل ما ذكر في المادة أعلاه يعتبر من حق الهيئة ماعدا إبراز سندات وفواتير البيع كونها شؤون مالية تتعلق فقط بالشركة / المؤسسة ذات العلاقة ولا يحق للهيئة الإطلاع عليها .

٥- بخصوص ما ورد في المادة (٢٢) فقره (ي) و التي تنص على ((يجب أن تكون جميع الأجهزة الراديوية المراد تخزينها و / او عرضها غير مبرمجة بشكل مسبق على استخدام اي قنوات ترددية)) ، وهنا نلفت عطفكم إلى أن هنالك من الأجهزة الراديوية التي يتم استيرادها لايمكن تصغيرها لحالة السكون إلا بوجود قناة واحدة كون هذه العملية لا يمكن تطبيقها على واقع هذه الأجهزة وذلك شأنها من شأن الشركة المصنعة، ويمكن الإلتزام بعدم تشغيلها دون الحصول على الرخص الراديوية اللازمة من قبلكم .

٦- بخصوص ما ورد في المادة (٢٢) فقره (ف) و التي تنص على ((تلتزم الشركة المؤسسة بالحصول على الموافقات الأمنية اللازمة لكافة الموظفين لديها وإدانتها بشكل مستمر)) ، فإننا نبدى لعطفوكم أن طلب عدم المحكوميته من الموظف في بدايه عمله يكفي لغايات التوظيف لا سيما وأن كافة الدوائر الرسمية وغير الرسمية في المملكه تعتمد تلك الوثيقة لغايات التوظيف وأنه من الممكن أن يتم تزويد الهيئة بها بشكل سنوي للموظفين العاملين في الشركة ، لذلك فإننا نقترح أن يتم تعديل الفقره المذكورة لتصبح ((تلتزم الشركة المؤسسة بالحصول على شهاده عدم المحكوميته من الجهات المختصة لكافة الموظفين العاملين لديها سنوياً)) .

٧- بخصوص ما ورد في المادة (٢٢) فقره (ق) و التي تنص على ((تلتزم الشركة المؤسسة بتزويد الهيئة بنسخ من جميع البرمجيات والمعدات اللازمة لتهيئة وبرمجة الترددات على جميع الأجهزة الراديوية الواردة في طلب الموافقة على عرض وتخزين للأجهزة الراديوية والمقدمة من قبلها)) ، إن المتطلبات المشار اليها في هذه الفقره مجحفه بحق الشركات العامله في قطاع الاتصالات ولا سيما أن هذه البرامج والكوابل نقوم بشراءها مقابل أجور عالية نوعاً ما ويمكن للهيئة طلبنا للمساعدة في حال رغبتها للكشف عن أي معلومة خاصة للأجهزة الموجودة لدينا أو المباعه من قبلنا .

٨- بخصوص ما ورد في المادة (٢٢) فقره (ش) و التي تنص على ((في حال عدم توفر الاجهزة الراديوية داخل معارض و / أو مكاتب الشركة ، فانها تلتزم بتزويد الهيئة خلال خمس ايام عمل بجميع الأرقام



Electro Marine Co.

الشركة البحرية الإلكترونية

السلسلة الخاصة بجميع الأجهزة الراديوية المنوي بيعها وذلك بعد اصدار الهيئة الموافقة على الطلب وبخلاف ذلك تعتبر موافقة الهيئة لاغية)) ، فإننا نبدي لعطوفتكم ومن الواقع العملي أن الجهة التي نقوم باستيراد الأجهزة و المعدات منها تقوم بتزويدنا بالأرقام التسلسلية بعد تصنيعها و تجهيزها الأمر الذي يستغرق مدة طويلة تصل الى ستين يوماً ، لذا فإننا نقترح بزياده المده من خمسة ايام الى ستين يوم.

٩- بخصوص ما ورد في المادة (٢٢) فقره (ت) و التي تنص على ((يشترط بأن تكون الشركة المؤسسة طالبة الحفظ والتخزين مسجلة في وزارة الصناعة والتجارة ورأس مالها لا يقل عن (١٠) عشرة آلاف دينار اردني)) ، نبدي لعطوفتكم أن رأس مال الشركة ليس معياراً لتحديد حجم عمل الشركة لا سيما وأن هنالك في القانون انواع من الشركات بعضها شركات اشخاص يتم فيها ذكر رأس المال بشكل إسمي و البعض الآخر شركات اموال يتم مراقبتها من خلال دائرة مراقبة الشركات التي تطلع على ميزانياتها السنوية لغايات التحقق من المركز المالي للشركة ، بالإضافة الى أن المسؤوليات للشركات تختلف باختلاف أنواعها ، مما يجعل من تحديد رأس المال في غير محله ، لذا فإننا نقترح إلغاء الفقره المذكورة بالكامل إلا إذا كان لديكم سبب لذلك المطلوب وعليه يرجى تزويدنا بالغاية من هذا المطلوب.

١٠- بخصوص ما ورد في المادة (٢٢) فقره (ث) و التي تنص على ((على الشركة المؤسسة المقدمة لطلب " الموافقة على عرض وتخزين للأجهزة الراديوية " تقديم كفالة بنكية)) بمقدار لا يقل عن عشرة الاف دينار اردني ولمرة واحدة باسم الهيئة . حيث ستقوم الهيئة بمصادرتها أو مصادرة جزء منها بموجب قرار من مجلس مفوضي الهيئة في حال مخالفة الشركة لأي من الشروط و / أو الأحكام و / أو الاجراءات الواردة في طلب "الموافقة على عرض وتخزين للأجهزة الراديوية " دون الرجوع إلى الشركة المؤسسة ذات العلاقة مع احتفاظ الهيئة باتخاذ كافة الاجراءات القانونية الان واللازمة)) ، نبدي لعطوفتكم أن الكفالات البنكية تتطلب من الشركات حجز كامل قيمة الكفاله لدى البنك وذلك يعتبر من الطلبات القاسية التي يمكن أن تجعل على الشركات من الصعب تحقيقه خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة و بالمقابل فإن الهيئة الموقرة تستطيع ودون الحاجه الى طلب مثل تلك الكفالات تفعيل النصوص القانونية الرادعه و المذكورة ضمن مواد قانون الإتصالات في مواجهه أي شركة مخالفه ، لذلك فإننا نقترح إلغاء الفقره المذكورة أو تعديل الكفاله من بنكيه الى عليه .

١١- بخصوص ما ورد في المادة (٢٢) فقره (٣) و التي تنص على ((على الشركة المؤسسة المقدمة لطلب الموافقة على عرض وتخزين للأجهزة الراديوية وتوابعها عدم تجاوز العدد الاجمالي المسموح



Electro Marine Co.

الشركة البحرية الإلكترونية

الاحتفاظ به من قبلها داخل المملكة ، ويواقع (٢٥) جهاز يدوي متحرك لكل نوع / موديل وعدد (٢)
إثنان للأجهزة الثابتة والمتحركة (المتحركة) لكل نوع / موديل)) ، نبدي لعطوفتكم بأن هذه الفقرة فيها هدراً
لوقت ولا سيما وأن أقل عدد ممكن أن تقبل به الشركات المصنعة للأجهزة الراديوية خمسون جهازاً على
الأكل وكذلك وجود هذا البند يجعل من المستحيل تقديم الخدمة المتميزة لزبائننا في ظل حصر اعداد تلك
الأجهزة ناهيك عن الوقت الذي تستغرقه كل شحنه في التصنيع أو في الشحن أو في التخليص حتى ، لذا
فإننا نقترح إلغاء الفقرة المذكورة أو زياده عدد الأجهزة المذكورة ليصبح (١٠٠) جهاز متحرك و (٢٥)
جهاز ثابت.

١٢- بخصوص ما ورد في المادة (٢٢) فقرة (٤) و التي تنص على ((يسمح للشركة المؤسسة المقدمة
لطلب الموافقة على عرض وتخزين للأجهزة الراديوية تجاوز العدد الإجمالي المسموح الاحتفاظ به من قبلها
في مكاتبها ومعارضها داخل المملكة ، في حال الرغبة باستيراد الأجهزة مباشرة الصالح الجهات الحاصلة
على رخص استخدام ترددات من قبل الهيئة ، حيث يجب في هذه الحالة نقل ملكية جميع الأجهزة الراديوية
ذات العلاقة ويشكل مسبق قبل إدخالها إلى المملكة إلى الجهة المرخصة لاستخدام الترددات من قبل
الهيئة)) ، نبدي لعطوفتكم أن في هذا النص ما يسمح للشركات زبائننا في التغول علينا من حيث إطلاعهم
على فنيات و خصوصيات عملنا و بالمقابل معرفه ارباحنا و تكلفة الأجهزة المستورده مما يجعلنا نفقد
مصادقيتنا في السوق المحلي وأمام زبائننا ، ويجعلنا عرضه الى المماطلة في الدفع من قبل الزبائن طالما
أن الشحنه سيتم توريدها اليهم مباشرة ، لذا فإننا نقترح إلغاء تلك الفقرة .

١٣- بخصوص ما ورد في المادة (٢٢) فقرة (٧) و التي تنص على ((في حال الإخلال بأي من الشروط
والاحكام والاجراءات الواردة في طلب الموافقة على عرض وتخزين للأجهزة الراديوية " ، فان للهيئة الحق
بمصادرة جميع الأجهزة الموافق عليها سابقا للشركة / المؤسسة ذات العلاقة وغير المباعة أو السماح
بإعادة تصديرها خارج المملكة)) ، نبدي لعطوفتكم أن حق الهيئة في مصادره الأجهزة والمعدات في حال
المخالفة أمر لا مناقشه فيه وإنما من مقتضيات العدالة أن يكون هنالك مرحلة قبل المصادره وإتخاذ
الإجراءات الصارمه ضد الشركة المخالفه لا سيما في حالة وجود اجتهادات مقبوله بين الأطراف ولكن
بوجهه نظر مختلفه ، فلا بد وأن يكون هنالك لفه للحوار مع الهيئة في حال المخالفه كأن يتم إشعار
الشركة أولاً و منحها المده الكافيه لتصويب أوضاعها قبل الدخول في الإجراءات الصارمه مباشرة ، لذا
فإننا نقترح تعديل الفقرة لتصبح ((في حال الإخلال بأي من الشروط والاحكام والاجراءات الواردة في طلب



Electro Marine Co.

الشركة البحرية الإلكترونية

الموافقة على عرض وتخزين للأجهزة الراديوية " ، فإنه يتم إشعار الشركة / المؤسسه بذلك وعليها خلال مدة يوم تصويب تلك المخالفه ، وبخلاف ذلك فان للهيئة الحق بمصادرة جميع الاجهزة الموافق عليها سابقا للشركة / المؤسسة ذات العلاقة وغير المباعة أو السماح بإعادة تصديرها خارج المملكة) .

١٤- بخصوص ما ورد في المادة (٢٢) فقره (١٣) و التي تنص على ((١٣) . تتقاضى الهيئة الأجر التالية : أ . لقاء تسجيل الشركة الراغبة في استيراد الأجهزة الراديوية مبلغ ٥٠٠ دينار سنوياً ، ب . ١٠٠ دينار أجر كل طلب الموافقة على عرض وتخزين للأجهزة الراديوية)) ، فإننا نبدي لعطوفتكم أن زياده الرسوم تحملنا زياده في الأعباء الماليه وبالمقابل تقلص عدد الزبائن خصوصاً في ظل الظروف الإقتصاديّه العالميه والمحليه السيئه ، فإننا نقترح إلغاء الفقره المذكوره أو تخفيض الرسوم الى الحد الذي يتناسب و الوضع الإقتصادي الحالي وخصوصاً بأن أجر طلب الموافقة على العرض والتخزين سابقاً كانت (١٠) دنانير ولا يمكن أن تصبح الزيادة بعشرة أضعاف القيمة الأصلية ليصبح (١٠٠) دينار وكذلك الحال على وجود بند لم يكن بالسابق وهو دفع مبلغ (٥٠٠) دينار لتسجيل شركة راغبة في استيراد الأجهزة الراديوية وهو بند لم يكن موجود بالأصل.

عطفة الرئيس ،

إننا ومن باب حرصنا على ديمومه أعمالنا في هذا القطاع و كذلك حرصنا على تنظيم التعامل بأجهزة و معدات الإتصالات ضمن أطر قانونيه تراعي كافة الجوانب السياسيه والإقتصاديّه والأمنيّه ، فقد تقدمنا بمقترحات لتعديل عدد من فقرات ومواد التعليمات موضوع هذا الإستدعاء متمنين أن تأخذوها عين الاعتبار لديكم ونحن على أتم الإستعداد للسير بما فيه المصلحه العامه ونرغب بحمل اجتماع مشترك مابين جميع الشركات والمؤسسات التي نعمل بهذا القطاع لمناقشة المسودة والخروج بتعليمات من ضمنها النهوض بهذا القطاع نحو التميز .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

